

## حجم استهلاك أدوية الأمراض النفسية والعقلية سنوياً

### ١٢٢ مليون دولار اي ١٢٪ من مجمل الفاتورة في لبنان

رولى راشد

من المتعارف عليه ان الدواء يعتبر سلعة استهلاكية في السوق تخضع للعرض والطلب. كما وللصعود والارتفاع في الاسعار طبقاً لإعبارات عدة تحدها الجهات المعنية في القطاع بالتنسيق مع السلطات الرسمية المسؤولة عن الرعاية الصحية. الا ان الدواء يكاد يكون السلعة الوحيدة الخاضعة للتطور والتحديث بصورة مستمرة فضلاً عن ان فقدان بعض انواعه من السوق يهدد الأمان الصحي في معظم الاحيان.

وفق تقرير أصدرته شركة «كويبتايلز أي.أم.أس» القابضة إن الإنفاق العالمي على الأدوية التي لا تصرف إلا بوصفات طبية سيصل إلى ١.٥ تريليون دولار تقريباً بحلول عام ٢٠٢١. على الرغم من أن المعدل السنوي للنمو سيتناقص مقارنة بالأعوام القليلة الماضية.

ويستند هذا الرقم إلى أسعار الجملة. وستسهم الولايات المتحدة بما يصل إلى ٦٧٥ مليار دولار من ١.٥ تريليون.

وقال تقرير التوقعات العالمية للأدوية حتى عام ٢٠٢١ الذي أعدته الشركة إنه بعد حساب الخصومات والتخفيضات المتوقعة لشركات التأمين الصحي وغيرها من الجهات الضامنة سيكون صافي الإنفاق تريليون دولار تقريباً عام ٢٠٢١.

ويتوقع أن يتراوح معدل النمو السنوي للإنفاق على مدار الأعوام الخمسة المقبلة بين ٤٪ و ٧٪ مدفوعاً بأدوية أحدث لعلاج السرطان والسكري وأمراض المناعة الذاتية بأسواق الدول المتقدمة. وهذا بالمقارنة بمعدل نمو الإنفاق ٩٪ عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كان مدعوماً جزئياً بزيادة الطلب على الأدوية الجديدة لعلاج فيروس التهاب الكبد (سي) وقد استقر المعدل منذ ذلك الحين.

اليوم، ثمة من يقدر حجم السوق العالمية للأدوية بما يزيد عن ١.٤ تريليون دولار. وتبقى الطموحات والتحديات تتمثل في فتح الاسواق الدوائية بما يخدم المصلحة الوطنية لكافة الدول. وتشجيع الاستثمار وتطوير سبل التواصل مع المستثمرين. والانتقال من الصناعات الدوائية التقليدية الى الصناعات المتطورة والبيولوجية.

اما في لبنان ما هو حجم فاتورة الدواء في العام ٢٠١٧؟

فارس

رئيس نقابة مستوردي الادوية واصحاب المستودعات في لبنان ارمان فارس

٥) ارتفاع اسعار العملات الأجنبية (كما كانت الحال خلال سنة ٢٠١٧ حيث ارتفع اليورو بنسبة ١٠٪ في ما بين نهاية ٢٠١٦ ونهاية ٢٠١٧)

وفي غضون ذلك هناك فئة من الادوية يرتفع الطلب عليها اكثر من غيرها ما هي ولماذا؟

يقول فارس: إن الفئات العلاجية التي شهدت ارتفاعاً في الطلب في ما بين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ هي أدوية الأمراض السرطانية والمناعة، الأمراض الجلدية، أمراض الدم والقلب. ليس لدي تفسير خاص بلبنان وإنما استطيع التأكيد على أن هذه الظاهرة شبيهة بما نراه في بلدان العالم عامة.

ولكن في المقابل ثمة ادوية يشهد الطلب عليها تراجعاً. ما هي ولماذا؟

يوضح فارس: ليس من فئات علاجية تشهد انخفاضاً في الطلب ومن اهم الفئات الثابتة كمّاً فهي أدوية الجهاز الهضمي والأدوية المضادة للإلتهابات وأدوية الجهاز التنفسي.

وفي غضون ذلك ما هو حجم فاتورة ادوية الامراض النفسية والعقلية؟ وهل هي في تراجع ام ارتفاع؟

يقدر فارس حجم أدوية الأمراض النفسية والعقلية بـ ١٢٢ مليون دولار (١٢٪ من مجمل الفاتورة الدوائية). وقد شهدت ارتفاعاً في الطلب بنسبة ٢٪ في ما بين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

وعن مدى اعتماد الاستهلاك في لبنان على الوصفة الطبية اكثر من التطبيق الذاتي يقول:

إن ظاهرة التطبيق الذاتي منتشرة في لبنان بسبب قدرة اللبنانيين بغالبيتهم الساحقة على التواصل مع شبكات المعلومات المتواجدة على الانترنت.

إنما جهود وزارة الصحة العامة ونقابة الصيادلة ونقابتي الأطباء تهدف جميعها الى تحقيق الإرشاد العلاجي الصحيح والأمان الصحي وفعالية العلاجات. باعتماد لائحة الأدوية التي لا يجوز صرفها دون وصفة طبية. والسؤال البديهي هنا هل ان الطلب على ادوية الجينيريك بدأ يحقق النتائج المرجوة بفعل التشجيع الرسمي في لبنان؟

وفق فارس. انه من خلال القراءة الأولية للإحصاءات المتواجدة لدى النقابة. فإن نسبة أدوية الجينيريك من مجموع الفاتورة الدوائية في سوق الصيدليات والمستشفيات ثابتة على مستوى ٥٧٪ كما ٤٣٪ قيمة.

وعن ترقبه لمستقبل اسعار سوق الدواء عالمياً في المرحلة المقبلة يعتبر انه من ضمن النظام العالمي لتسعير الأدوية أن جيز السلطات الصحية العالمية لشركات الأدوية المصنعة للأدوية المتكررة من جراء الأبحاث والتطوير العلمية. أن تحدد الأسعار التي تتماشى وقدرتها على استعادة تكاليف الأبحاث خلال فترة صلاحية براءة الإختراع العائدة لدواء ما. وذلك كحافز لتشجيعها على الاستمرار في الاستثمار في الأبحاث

يقول: تعتمد نقابة مستوردي الادوية وحدة القياس العالمية لتحديد حجم اسواق الدواء وهي «سعر المبيع للسوق». اما مصادر المعلومات التي نستند اليها فهي: تقارير احصائية شهرية صادرة عن مؤسسة IMS تتناول استهلاك الادوية عن طريق الصيدليات والمستشفيات. وتقارير المؤسسات العامة (Public Institutions) عن حجم مشترياتها السنوي للأدوية. ومع هذه المصادر الثلاث ووحدة القياس المعتمدة عالمياً. نقدّر سوق الدواء في لبنان لسنتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ موزّعة كالتالي:

قطاعات التوزيع	سنة ٢٠١٦ بالمليون \$	سنة ٢٠١٧ بالمليون \$	الفارق (%)
الصيدليات	٨٣٣	٨٧٧	+٥,١٨٪
المستشفيات	١٦٣	١٧٢	+٥,٢٤٪
المؤسسات العامة	١١٠	١١٠	٠٪
المجموع	١,١٠٦	١,١٥٩	+٥,٢٤٪

اي ١٩٣ دولاراً للفرد اذا اعتبرنا أن عدد السكان في لبنان ٦ ملايين (بما فيه عدد اللاجئين). فيما أن استهلاك الدواء في فرنسا على سبيل المثال هو ٧٤٠ دولاراً للفرد.

اما العوامل التي تؤثر على حجم الإنفاق على الأدوية في لبنان فهي من نوعين:

العوامل التي تسبب انخفاضاً في الحجم:

(١) أسس التسعير الموضوعية من قبل وزارة الصحة العامة لا سيما القرار ١/٧٩٦ تاريخ نيسان ٢٠١٤ الذي أوجب اصطفاف سعر الاستيراد على مستوى السعر الأدنى لأسعار المقارنة في ٧ بلدان أوروبية وسبع بلدان مجاورة بدلاً من السعر الأوسط لأسعار المقارنة في أوروبا

(٢) اختصار الفترة الزمنية التي تفصل بين تاريخ تحديد السعر الاستيراد وتاريخ إعادة التسعير من نهاية السنة الخامسة الى بدايتها (المذكورة رقم ٢٠ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩)

(٣) دخول دائم لعدد كبير من الأدوية الجينيريك بأسعار منخفضة

(٤) انخفاض اسعار العملات الأجنبية (كما كانت الحال في السنة ٢٠١٦ حيث انخفض اليورو بنسبة ١٥٪ في ما بين نهاية ٢٠١٥ ونهاية ٢٠١٦)

واما العوامل التي تسبب ارتفاعاً في الحجم فهي :

(١) التطور المستمر في التشخيص للأمراض كمّاً ونوعاً

(٢) استمرار ظاهرة التطبيق الذاتي

(٣) ازدياد عدد السكان

(٤) الدخول الباكر للأدوية المتطورة كيميائياً وبيولوجياً



والجاء بأدوية حديثة ومفيدة لعلاج الأمراض على اختلاف أنواعها. بإصراره على الاستحصال الباكر على الأدوية الحديثة. يتصدّر لبنان لائحة البلدان الرائدة في هذا المجال. مما يحتم أن يستورد لبنان الأدوية الحديثة بأسعار دخولها الأول الى الأسواق العالمية. ومن ثم، مع الزمن، تنخفض الأسعار.

يجدر أن نذكر أسس تسعير الأدوية في لبنان المعتمدة من قبل وزارة الصحة العامة بطريقة علمية وشفافة والتي توجب على مصنع الأدوية أن يكون سعر الاستيراد الى لبنان (أي السعر الذي يدفعه المستورد للمصنّع عند الاستيراد) أدنى من سعر المقارنة في ١٤ بلدان مقارنة (٧ بلدان مجاورة وسبع بلدان أوروبية). كما توجب الوزارة على المصنّع أن يعيد تحديد سعر الاستيراد (غالباً ما يكون التعديل انخفاضاً) كل ٥ سنوات. ويكشف فارس انه سيصل عدد الأدوية الخاضعة لإعادة التسعير سنة ٢٠١٨ الى ٩١٣. والنسبة الوسطية للإنخفاض ستكون ٢٩٪.

أما السبب الاساس لانخفاض سعر الاستيراد فهو اقتراب نهاية المهلة المعطاة لدواء ما للاستفادة من حقوق براءة الاختراع العائدة له.

في النهاية. مع اي معادلة حسابية او رقمية. لا بد من الاعتراف ان سوق الدواء سوق صامدة وصناعته ثابتة رغم كل المتغيرات المستجدة ومحاولات لجم الانفاق في قطاعات اخرى. لأن الصحة ومتطلباتها تبقى جوهرية ومن اولويات اي سياسات حكومية ناجحة لا تنشأ الفشل بل الديمومة والنجاح.